الشفافية تدعو إلى توجيه الثروات المعدنية لخدمة المواطنين

• توفيق عثمان

اعتبر وزير النفط مبادرة الشفافية بما يتعلق بالصناعات الاستخراجية إحدى الوسائل الدولية لتعزيز الشفافية والحد من الفساد عالمياً..

وقال بحاح في الاجتماع التأسيسي لمجلس الشفافية اليمني الذي عُقد أمس الأحد إن المبادرة تحظى بدعم ومساندة المانحين والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.. وأضاف: إن المبادرة تهدف إلى رفع مستوى الشفافية في إيرادات الدول من صناعاتها الاستخراجية ما يسهم في تحريك الثروات الطبيعية لتخفف النمو الاقتصادي المستديم بالإضافة إلى توجيه الثروات النفطية والغازية والمعدنية لخدمة المواطنين والصالح العام والذي يُعد من نتائج الإدارة الرشيدة..

ونوه بهذا الصدد: ان قانون المناقصات والمزايدات وتأسيس الهيئة العليا لمكافحة الفساد والصحافة الحرة والنزيهة ومنظمات المجتمع المدني والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة جميعها أدوات لتنفيذ الحكم الرشيد.وأشار وزير النفط والثروات المعدنية إلى أن اليمن تُعد أول دولة عربية انضمت إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية التي هي عبارة عن اتحاد يضم حكومات وشركات ومجموعات المجتمع المدني ومستثمرين ومنظمات دولية، كما انها الدولة رقم ٢٣ تقريباً التي تُعلن الانضمام إلى هذه المبادرة.

أكد أن سعر الكيس «٣٧٠٠».. وحذَّر مديري فروع مؤسسته من أي تلاعب

الكحلاني: نجاح المؤسسة في استيراد القمح مرهون بموافقة مُلاك صوامع الغلال!!

*** مع أنه يوجد لدينا في مينائي عدن والحديدة صوامع غلال لتخزين (٨٠٠) ألف طن من المواد الأساسية المستوردة للاستهلاك المحلي، خاصة مادة القمح.. لكنها- أي الصوامع- تظل في معظم أيام وشهور السنة فارغة تماماً من المخزون الغذائي، واحياناً لايستغل من طاقتها الاستيعابية إلاَّ ما نسبته ٢٥٪.. بينما تبقى خالية كماهو حالها اليوم- حسب ما أفاد به ملاك هذه الصوامع من كبار التجار المستوردين والذين يرفضون أن يخزنوا فيها لأي مستورد آخر، أو جديد دخل سوقهم، وإذا ما دخل سرعان ما يخرج منها..**

منصور الغدره

• لدينا مخزون.. وباخرتان في طريقهما وتحتاجان إلى الأذن بالتفريغ

• لانستطيع كسر الاحتكار.. وأدوات اللعبة الاقتصادية سُلّمت للقطاع الخاص

يخرج هذا التاجر أو ذاك المستورد من اللعبة مكسور الخاطر، ليس لفشله في منافسة شريفة، وإنما لقلة حيلته، وفشل آلية ما يسمى بالسوق المفتوحة في كسر الاحتكار في السوق اليمنية وترويض ذئابه التي مازالت مكشرة أنيابها في وجه كل من يحاول مقاسمتها الاستيراد ودخول سوق تحكم حلبتها الحديدية قواعد ومفاهيم تجارة الخمسة لا سادس لهم، يستفردون بأدواتها لأنفسهم وحدهم حتى في زمن عصر العولمة والاقتصاد الحر..

في زمن الاحتكار- بالأمس- كان يوجد هنا في السوق اليمنية أكثر من (١٥) تاجراً مستورداً للقمح، لكن مع بداية تطبيق اليمن للاقتصاد الحر والانتقال إلى آلية السوق المفتوحة خرج جميعهم من سوق استيراد القمح ولم يبقَ منهم إلاَّ خمسة يتحكمون اليوم بقوت المواطن وبأدوات اللعبة الاقتصادية في سوق القمح..

لا غرابة أن يخرج كل أولئك التجار من قائمة المستوردين للقمح، مادامت المؤسسة الاقتصادية اليمنية بكل ما تملكه وما لديها من إمكانات وآليات وقدرات تشكو بمرارة من المضايقات والتعسفات التي يمارسها هؤلاء التجار والمستفردون ضدها..!!

لذلك يؤكد العميد علي محمد الكحلاني مدير عام المؤسسة الاقتصادية اليمنية ان نجاح المؤسسة في تنفيذ قرار مجلس الوزراء باستيراد وتوفير مادة القمح وبيعها للمستهلك بسعر التكلفة يظل مرهوناً بموافقة وتجاوب كبار التجار المستوردين للقمح في اليمن- المالكين لصوامع الغلال وموافقتهم على تفريغ وتخزين شحنات القمح المستوردة من قبل المؤسسة في صوامعهم..

وأعاد مدير عام المؤسسة الاقتصادية عدم استطاعة مؤسسته القيام بمهمة توفير القمح للمستهلك وكسر الاحتكار المضروب على السوق اليمنية من قبل التجار ملاك الصوامع، إلى كل أدوات اللعبة الاقتصادية ليست بيد المؤسسة وإنما بيد التجار.. مشيراً إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي وعملية الخصخصة الذي تنفذه الدولة وباعت كل المؤسسات الاقتصادية من صوامع غلال ومخازن وموانئ وأرصفة التابعة لها، باعتها كلها للقطاع الخاص، وهي تشكل المرتكز الأساسي لتأمين المخزون الاستراتيجي من الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، ولو مُلئت الصوامع الموجودة في اليمن لكفت الاستهلاك المحلي خمسة أشهر، لكن- حسب الكحلاني- ان الأخوة في القطاع الخاص غضبوا عندما قلنا لهم هذا الكلام.. مؤكداً وجود احتكار ليس عن طريق التخزين والتكديس وإنما بطرق أخرى، منها رفضهم التخزين في صوامعهم لأي مستورد آخر للقمح وفي نفس الوقت لايرغبون بالاستيراد وتخزين الكمية الكافية لتغطية الاستهلاك المحلي من مادة القمح.

وقال مدير عام المؤسسة الاقتصادية في تصريح لـ«الميثاق»: مع أن الحكومة منحت تراخيص للاستيراد لأكثر من شخص- تاجر- لكن الذين بقي منهم في السوق خمسة تجار فقط وهم أصحاب- ملاك الصوامع والمطاحن، وفي ظل هذا الوضع لاتستطيع كسر الاحتكار فكيف يمكن لها الاحتكار- كما يتهمها البعض بممارسته- وأضاف: نحن في المؤسسة إذا ما استوردنا باخرة قمح لابد أن نحصل على موافقة مسبقة من هؤلاء التجار وقبولهم تفريغ وتخزين الشحنة في صوامعهم، بل ان شركات النقل البحري العالمية وملاك البواخر وسفن النقل يرفضون تصدير أو شحن القمح من موانئ التصدير إلاَّ إذا أحضرنا لهم موافقة مسبقة من أصحاب الصوامع التي ستفرغ الشحنة وستخزنها، وما لم يكن هناك موافقة مسبقة فلا يمكن أن يصدروا لنا.. إذاً المؤسسة الاقتصادية عاجزة عن كسر الاحتكار في ظل عدم وجود علاقة طيبة مع التجار- ملاك الصوامع- وفي حال رفضهم تفريغ الشحنة وتخزينها تخسر المؤسسة يومياً «٣٠» ألف دولار للباخرة الواحدة مقابل تأخير، فضلاً عما يُدفع لأصحاب الصوامع من إيجار مقابل التخزين لديهم، ومع ذلك الأسعار التي تبيع بها المؤسسة أقل بكثير من الأسعار التي يبيع بها تجار القطاع الخاص والذين تكاليفهم عادة ما تكون قليلة جداً مقارنة بتكاليف ما تستورده المؤسسة، وبدلاً من أن تكون أسعارهم أقل من أسعار المؤسسة نجدها مرتفعة، فكل ما يهمهم هو الربح، والربح المبالغ فيه، وليس الأرباح المعقولة والمقبولة..

ويؤكد أن هناك ارتفاعاً عالمياً في سعر القمح، حالياً، لكن التجار يبيعون في السوق اليمنية بهذا السعر منذ شهر يناير الماضي، إلاَّ أن تدخُّل المؤسسة الاقتصادية وقيامها باستيراد القمح والبيع بأسعار مخفضة أجبرت التجار على التراجع عن أسعارهم وتخفيضها إلى مستوى تقترب إلى حد ما من أسعار المؤسسة، وبذلك يكون تدخل المؤسسة عاملاً مساعداً في خلق نوع من التوازن وليس لكسر الاحتكار..

وأشار العميد علي محمد الكحلاني إلى أن تكليف مجلس الوزراء المؤسسة يقتصر على توفير القمح فقط وليس الدقيق الذي لايزال مسئولية القطاع الخاص، لكنه أكد أنه في حال عدم التزامهم بتوفيره وطلب من المؤسسة التدخل فسيكون لها ذلك إذا ما توافرت لها الأدوات اللازمة، وتهيئة الظروف الملائمة.. أما في الوقت الحالي فمهمة المؤسسة تقتصر على توفير القمح، والمهمة كبيرة ونجاحها لايزال مرهوناً بتعاون القطاع الخاص- أصحاب الصوامع تحديداً.. مضيفاً انه بعد خروجهم من الاجتماع الذي عقده رئيس مجلس الوزراء مع كبار التجار تواصل مع عدد من الشركات الملاحية وبالصدفة تمكن من شراء باخرتين كانتا محملتين بالقمح وفي طريقهما- كما يبدو- إلى اليمن، ورغم أن أصحاب الصوامع كانوا قد رفضوا تخزين قمح المؤسسة لديهم عدا تاجر واحد، لكنه عندما علم أنني اشتريت الباخرتين تراجع عن موافقته، فوجَّه لي إنذاراً بالاعتذار عن عدم إمكانية استقبال وتفريغ الشحنتين لديه في صوامعه، ما لم يتم التنسيق المسبق- قبل الشراء- معهم.

ويضيف: رغم أنه عند اجتماعنا برئيس الوزراء كلفنا جميعاً بالشراء وتوفير مادة القمح.. لكن بالنسبة لنا- في المؤسسة- نحن مجبرون على تحسين علاقاتنا بأصحاب الصوامع وتلطيف جو المنافسة معهم، لأنهم المسكون بأدوات اللعبة الاقتصادية..!!

ويتطرق إلى أن هناك توجيهات كانت قد صدرت من فخامة رئيس الجمهورية بإنشاء صوامع غلال تابعة للدولة- المؤسسة الاقتصادية- وبدأت الخطوات العملية بالفعل في إنشائها بطاقة تخزينية «١٠٠» ألف طن في المرحلة الأولى قابلة للتوسع في مرحلة ثانية إلى «٤٠٠» ألف طن، وأشار إلى أنه يوجد أمام القطاع الخاص- أصحاب المطاحن- مسئولية توفير مادة الدقيق وتوزيعها على محافظات الجمهورية بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة التي ستقوم بمراقبة ومتابعة أسعار البيع للقمح والدقيق من قبل المؤسسة والتجار الذين يمتلكون مطاحن بطاقة انتاجية «٨» آلاف طن يومياً في حين الاستهلاك المحلي فقط «٤» آلاف طن يومياً.. لكن هؤلاء يطحنون بالقطارة، الأمر الذي يؤدي إلى اضطراب السوق لقلة المعروض من مادة الدقيق، وبالتالي ترتفع الأسعار، وهنا يبرز الاحتكار بطريقة غير مباشرة وفقاً لآلية السوق.

ولفت الكحلاني إلى نجاح الدراسات والتجارب عن إمكانية زراعة القمح في اليمن، إلاَّ أن الصعوبات التي تقف أمام تحقيق ذلك هي مشاكل الأراضي الزراعية،خاصة وان القمح يحتاج إلى أراض شاسعة، لكنه أكد ان المؤسسة تحاول في الوَقت الحالي من خلال ما لديها من مزارع في أكثر من محافظة إلى زراعة القمح ومختلف أنواع الحبوب، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب يتطلب تعاون الجميع..

وكان العميد علي الكحلاني قد حذر مديري فروع المؤسسة في المحافظات من أي تلاعب أومخالفات تخل بآلية التوزيع والبيع المباشر للمستهلك في معارض ومراكز المؤسسة في المحافظات والمديريات، وعدم مخالفة التسعيرة التي وضعتها اللجنة المشتركة من وزارة التجارة والصناعة والمؤسسة، والتي حددت سعر الكيس القمح بـ«٣٧٠٠» ريال كتسعيرة موحدة في عموم المحافظات..

وشدد في اللقاء الذي عقده الاثنين الماضي مع مديري الفروع وبحضور وزيرالصناعة الدكتور يحيى المتوكل- على مديري فروع المؤسسة بألاّ يتحولوا إلى سماسرة ووسطاء ووكلاء للتجار في السوق السوداء.. مؤكداً أن هناك رقابة تتم من قبل المؤسسة ووزارة الصناعة، وان هناك غرفة عمليات لكل منهما في المحافظات وأمانة العاصمة تتلقى البلاغات والشكاوى ومتابعة سير عملية التوزيع والبيع في الأسواق الأسبوعية وشديدة الازدحام وفي محلات المؤسسة، وفي حال اكتشافها مخالفة للآلية والتسعيرة سيكون ملف مرتكبيها أول ملف يقدمه بيده إلى الهيئة العليا لمكافحة الفساد..

وأشار إلى أن المرحلة حرجة وعصيبة ولن يسمح لأي شخص العبث بقوت الناس واستغفال الحكومة وأجهزتها الرقابية..

وقال: إنه لن يرضى هذه المرة إلاّ بالمديرين والموظفين الكبار وليس بالموظفين الصغار الذين عادة ما يقدمون ضحايا تجاه أية مخالفة أوتهب للمال العام أو ظاهرة سلبية..

وأضاف قائلاً: لن أرحم ولن أتهاون مع أي شخص كائناً من كان..وتقضي الآلية- التي أعدتها المؤسسة الاقتصادية بالتنسيق مع وزارة الصناعة- بالبيع المباشر للمستهلك بسعر التكلفة (٣٧٠٠) ريال لكيس القمح، مع بقاء معارضها مفتوحة أمام المواطن والبيع لهم على مدار الساعة، وأيضاً من السيارات التابعة لها والتي يتم تحميلها من المراكز والانتقال بها إلى الأسواق والمناطق المزدحمة بحيث تحقق الغاية من تدخل المؤسسة ووصول مادة القمح إلى المستهلك.

ونفى مدير عام المؤسسة الاقتصادية ان يكون مبلغ الثلاثة مليارات- الذي أقر الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء الأسبوع الماضي صرفه للمؤسسة لتوفير مادة القمح وبيعها للمستهلك بسعر التكلفة- أن يكون دعماً للمؤسسة- كما فهم بعض التجار- وإنما هو جزء من مديونية المؤسسة لدى الحكومة، في الوقت الذي كانت قد ألغت الدعم الذي كانت تقدمه للمواد الأساسية- والقمح واحد منها.الجدير ذكره انه كان يوجد صوامع غلال تابعة للحكومة بطاقة استيعابية «٣٤٠» ألف طن إلاَّ أنها باعتها لأحد تجار القطاع الخاص من مستوردي القمح في إطار برنامج الإصلاحات والخصخصة والانتقال إلى آلية السوق المفتوحة- الحرة.

مؤشرات اقتصادية

رفع نسبة اليمننة في ثلاث شركات نفطية

□ قالت وزارة النفط والمعادن إن نسبة اليمننة في شركة أوكسيدينتال العاملة في القطاع (اس ١) ستبلغ ٩٠ ٪ وفي شركة (أو إن في) النمساوية نحو ٨٥ ٪ ، فيما ستتجاوز اليمننة بشركة صافر الـ٩٣ ٪ مع نهاية العام الجاري ٢٠٠٧م.

وأوضح مدير عام يمننة الوظائف بوزارة النفط والمعادن محمد يحيى المتوكل لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الفترة القليلة الماضية شهدت اهتماماً متزايداً من قبل الشركات النفطية فيما يتعلق بموضوع تأهيل العمالة اليمنية.

وأشار إلى أن تلك المؤشرات جيدة باعتبار أن شركة أوكسيدينتال حديثة العمل نسبياً حيث استلمت موقع العمل قبل عام من شركة فنتج الأمريكية، وكذلك الحال بالنسبة لشركة (أو إن في) النمساوية التي لاتزال في مراحل التأسيس ولم تبدأ الإنتاج بحسب المستوى المأمول منها لعدم وجود خط أنبوب نفط خاص بها.

وقال: بالنسبة لشركة صافر فإنه سيتم إحلال العمالة اليمنية في النسبة المتبقية وهي الـ٧ ٪ خلال السنوات الثلاث القادمة لتصل إلى ما نسبته ٩٩ ٪. ولفت المتوكل إلى أن هناك العديد من التحديات التي تواجه وزارة النفط في موضوع اليمننة ، مبيناً أن الشركات النفطية ترى أن الكفاءة والخبرة هي المقياس الفعلي للموظفين وأن اليمنيين لايمتلكون تلك المؤهلات وبالتالي فإنها تعمل على المحافظة على كادرها الأجنبي .

وأشار إلى أن سياسة وزارة النفط لا تعارض وجود الكادر الأجنبي إذا كان ذلك ضرورياً شريطة أن لا يعمل بمفرده بل يعمل بجانبه كادر أو إثنان من العمالة اليمنية ليكتسبوا الخبرات.

وأضاف " نحن نشجع الشركات على تقديم الحوافز للعمالة الأجنبية وتقديم المكافآت لهم وترقيتهم مستقبلاً في وظائف خارج اليمن لتحفيزهم على تدريب العمالة اليمنية.. وبهذه الطريقة يتم الأسراع بعملية الإحلال أو عملية اليمننة بحيث نصل إلى أعلى رقم ممكن من حيث نسبة اليمنيين في الشركات ككل".

انخفض العمالة الوافدة

ذكرت إحصائية رسمية إن العمالة الأجنبية والعربية الوافدة إلى اليمن، انخفضت بما نسبته (٩,٢٪) خلال العام الماضي مقارنة بالعام الذي سبقه.

وأضافت الإحصائية -الصادرة عن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل- حصل "المؤتمر نت" على نسخة منها -أن العمالة التي وفدت إلى البلاد لاول مرة انخفضت من (٥٧٠٥) خلال عام ٢٠٠٥م إلى (٤٧٧٨) عاملاً عربياً وأجنبياً خلال العام ٢٠٠٦م.

وبحسب الإحصائية فإن إجمالي عدد العاملين الأجانب والعرب المرخص لهم رسمياً للعمل في القطاع العام والخاص في البلاد يصلون إلى (١٣٢٥١) عاملاً.. وتتركز العمالة الوافدة إلى اليمن في قطاع النفط والاستثمار والتعليم.

ويرجع مراقبون اقتصاديون عوامل انخفاض العمالة الوافدة إلى اليمن لأسباب تتعلق بالسياسات الحكومية الهادفة إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية فضلاً عن محدودية فرص العمل في البلاد.

من جانب آخر تشير الإحصائية إلى أن عدد المقيمين العرب والأجانب في اليمن وصلوا حتى أواخر العام الماضي إلى (٥٠) ألف مقيم بينهم (٢٠٥٧٢) عربياً، يتوزعون بحسب القارات بين (٨٢٩٦) أفريقياً، و(٢٢٨٩٥) آسيوياً، و(٥٠٩٠) أوروبياً و(٢٧٤٢) أمريكياً.

اليمن أقل الدول العربية في الانفاق الاعلاني

بلغ الحجم الكلي للإنفاق الإعلاني في الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال النصف الاول من العام الحالي ٣,٦٢٣ مليار دولار محققاً زيادة قدرها ٢٠٪ عن حجم الإنفاق لنفس الفترة من العام الماضي.وبحسب تقرير المؤسسة العربية للبحوث والدراسات فقد تصدرت الإمارات العربية المتحدة الدول العربية للعام الثاني على التوالي في حجم الإنفاق الإعلاني حيث بلغ حجم إنفاقها ٦٣٣ مليون دولار واحتلت اليمن المركز الأخير بحجم إنفاق لم يتجاوز ٩٠٥ آلاف دولار.

وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية من حيث حجم الإنفاق الإعلاني النصف سنوي بمبلغ قدره ٤٩٣ مليون دولار ، وحلت مصر ثالثة بإنفاقها ٣٧٧ مليون دولار.

واحتلت الكويت المرتبة الرابعة وبحجم ٣٠٥ ملايين دولار ، تلتها قطر خامسة بـ١٥٦ مليون دولار، بحسب التقرير.

استثمارات كويتية بـ٥ مليارات دولار

تعتزم ثلاث شركات كويتية إقامة مشاريع عقارية وسياحية في ثلاث مدن يمنية: «الحديدة، عدن، وإب» بتكلفة إجمالية تصل إلى خمسة مليارات دولار.

ويتكون مشروع ستقيمه مجموعة الكندري العالمية من ثلاثة مشاريع: سياحية - عقارية ـ تجارية في مدينة إب السياحية وسط اليمن بتكلفة إجمالية ٥٠٠ مليون دولار.

وبحث أمين علي الورافي أمين عام المجلس المحلي في محافظة إب وعبدالعزيز الكندري نائب رئيس مجلس الإدارة المدير التنفيذي لمجموعة الكندري العالمية الكويتية.

واتفق الجانبان خلال اللقاء على تكليف مهندسين من مكتب الأشغال العامة والهيئة العامة للمساحة والأراضي لتحديد الأرض والمساحة التي سيقام عليها المشروع وتسليمها لمجموعة الكندري العالمية للبدء في تنفيذ المشروع.

من جهته أوضح عبدالعزيز الكندري نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لمجموعة الكندري العالمية الكويتية، أن المشروع الذي يتكون من ثلاثة مشاريع (سياحي، عقاري، وتجاري) أطلق عليه (كنوز إب السياحية) وستنفذه المجموعة بتكلفة ٥٠٠ مليون دولار.

وأشار إلى أن المشروع السياحي يتكون من فندق خمس نجوم وحدائق، ومشروع عقاري يتكون من ٣٢٠ فيلا و١٢٠ بيتا يحتوي كل منها على غرفتين وصالة ومطبخ وحمام، ومشروع تجاري يتكون من محال تجارية.

ولفت الكندري في تصريح لصحيفة «الاقتصادية» إلى أن المشروع الذي ستبلغ مساحته عشرة آلاف و٥٠٠ قصبة ستنفذ المرحلة الأولى منه في مساحة تصل إلى نسبة ٣٥٪ من المساحة وبتكلفة تصل إلى ما بين ٦٠ و١٠٠ مليون دولار، تليها مرحلتان أخريان.

وتوقع نائب رئيس مجلس الشركة أن يصل إجمالي تكلفة المشروع في مراحله كافة إلى ٥٠٠ مليون دولار.

وحسب احصاءات رسمية فإن عدد الاستثمارات الكويتية وصل منذ مطلع التسعينيات حتى بداية عام ٢٠٠٥، إلى سبعة مشاريع، ثلاثة منها سياحية وعقارية.

وتحتل الاستثمارات الكويتية منذ مطلع العام الحالي، حتى النصف الأول منه المرتبة الثالثة بعد السعودية والإمارات وعمان من حيث عدد المشاريع، حيث تصل المسجل منها والمزمع تسجيلها في هيئة الاستثمار والمناطق الحرة وحضرموت والحديدة نحو تسعة مشاريع منها ما سيسجل قريبا في هيئة الاستثمار بعد الحصول على الأرض مباشرة وهما مشروعان عقاريان بتكلفة ٤,٥ مليار دولار تقيمهما شركتا إيواء والمستثمر الكويتيتان بقيادة شركة مجموعة الدار الكويتية.

وأوضح إياد عبد الحميد الحمود مدير عام شركة إيواء العقارية الكويتية أن شركته وشركة المستثمر العقارية الكويتية بدأت بالخطوات الأولى لإقامة مشروع جديد في المجال السياحي في أحد سواحل البحر الأحمر في مدينة الحديدة غربي اليمن يحتوي على فندق وأماكن للترفيه وعدد من المساكن بمبلغ أولي يصل إلى مليار ونصف مليون دولار.

ولفت إلى أنه زار اليمن خلال الأسابيع الماضية واطلع على الأرض المخصصة للمشروع، متوقعا تسجيل المشروع خلال الأيام المقبلة.

وأضاف لـ "لاقتصادية" أن الترتيبات تجرى لإنشاء مدينة الصالح ضمن المدن الذكية والمتطورة بأحدث التكنولوجيا المتقدمة بتكلفة ثلاثة مليارات دولار في مدينة عدن ومساحتها ٥٠ مليون متر مربع. ويحتوي المشروع على بيوت سكنية ستضم ٥٠ ألف وحدة سكنية ومناطق وأسواقا تجارية وأبراجا للمكاتب، إضافة إلى منتجعات وفنادق، وحدائق وخدمات.